تـــــأملات في الماركسيـــــة (٣.٣)

د. فالح عبد الجبار

خامسا –الماركسية والدولة

بعد الرأسمالية، او الرأس مال، تأتي الدولة في التسلسل التالي لمشروع دراسة ماركس، وهو المشروع الذي لم يتحقق، لسوء حظنا.

شدد انجلز على الطابع القمعي كوظيفة اولى واساسية للدولة الحديثة في العهد الرأسمالي، وفعل ذلك بصورة مطلقة، كما شدد انجلز (كتاب اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) على ربط نشوء الدولة بالصراع الطبقي اساسا، وفعل ذلك صورة مطلقة.

اما ماركس فانه قبل بهذا التحديد، ولكنه اضاف عليه ابعادا كثيرة منها: علاقة الدولة بالمجتمع المدني، علاقة الدولة بالطبقات، استقلال الطبقة السياسية (القائمة على اجهزة الدولة) استقلالا نسبيا عن الطبقات المالكة، التمايز البنيوي للدولة من حيث مؤسساتها.

لكن ملاحظات ماركس، للأسف، لم تحظ بالاهتمام الكافي قبل ان يتحرك العقل الماركسي رالف ميليباند، الذي نبه الى هذه المسائل وغيرها.

اوردت الدراسات الانثروبولوجية للحضارات القديمة، ان الدولة نشأت كجهاز حماية لدولة – المدينة (اثينا، روما، بابل، الانكا، الصين، مصر القديمة) ضد البوادي، أي ليس لقمع جزء اجتماعي داخلي، بل لصد جماعات خارجية. بتعبير آخر ان نشوء الدولة يرجع الى التضاد بين الشكل المستقر للمجتمعات البشرية (المحمية بالاسوار) والشكل المترحل (البدو بلغة العرب والبرابرة بلغة الاغريق)، كما يرجع، لاحقا، الى التضاد بين مراكز الحضارة نفسها. فلم يكن عبيد هذه المدن بحاجة الى ادوات لجم مادية، ذلك ان الدين والاعراف، وانغلاق الطبقات القديمة، وحرمة الاتصال فيما بينها، كانت جزءا من التقاليد والعبادات الكفيلة بالضبط المجتمعي. ولم تقم الدولة بوظيفة قمعية ضد العبيد إلا بعد فترة طويلة من نشوئها وتطورها، وبعد نقل العبيد من الانتاج المنزلي، الى الانتاج الزراعي والمنجمي، ولم يحصل هذا التحول إلا بعد قرابة ٣ آلاف عام من نشوء دولة المدينة!

اهمل الماركسيون ملاحظات ماركس عن الدولة كما اهملوا تحليل الدولة الحديثة من حيث:

(١) انها ممثل لجماعة قومية محددة (الاهتمام بنشر الثقافة القومية، وتوحيد اللغة عبر اجهزة التعليم).

(٢) انها لبنة في المعمار الرأسمالي العالمي.

(٣) انها تتولى وظائف انتاجية وثقافية.

(٤) انها تمتاز بتكوين بنيوي متباين من حيث المؤسسات ودرجة تمايزها.

(٥) انها تحتاج دائماً الى مصادر شرعية (الدين، الايديولوجيا، التعاقد الاجتماعي... الخ).

(٦) انها ذات علاقات متباينة بالمجتمع المدني... الخ.

هذا التذكير مفيد لنبذ الفكرة التبسيطية عن الدولة الحديثة كنتاج للرأسمالية وحسب!

فاذا كانت الرأسمالية واحدة، فما الذي يفسر لنا نشوء عدة اشكال من الدول داخل نمط الانتاج الرأسمالي، بل داخل بلد واحد، ولماذا تبرز دولة الملكية المطلقة، او دولة الملكية الليبرالية المقيدة، او الدولة البونابرتية، او الدولة الفاشية، او الدولة التقليدية القرابية، وهلم جرى كلها داخل التشكيلة الرأسمالية الواحدة.

قلت في مبحث مطول (ماركس والدولة –النظرية الناقصة)(١) ان ماركس ترك لنا الحقل فارغا، وان "هذا الحال يستثير تعاسة الدوغما بلا ريب، ولكن من أين نأتي لها باستقرار الاشياء وهنائه في عالم التنوع المناكد؟". (٢)

اقول هذا لأننا بحاجة الى دراسة الدولة في عالم اليوم بوجه عام، ودراسة الدولة في عالمنا العربي، وفي العراق تحديدا، اضافة الى حشد من الدراسات التطبيقية.

وبودي اقتراح عدد منها للاطلاع، وبخاصة ما يتعلق منها بالتطور الديمقراطي، المفتاح نحو مجتمع يدير صراعاته بصورة قانونية، مؤسساتية، سلمية، مع ادراكي ان هذا الافق بحاجة الى مدى تاريخي كامل كي يتحقق في بلد مثل العراق انحطت فيه الروابط المدنية الحديثة الى ادنى مستوى من السقوط.

ان الديمقراطية الرأسمالية، هي الممهد التاريخي الحضاري، نحو أي افق ما بعد رأسمالي يمكن تخيله، ولا يشفع لنا ان العالم يتقدم الى ما بعدها.

سادسا –الماركسية والقومية

تعتبر الدولة القومية (nation –state) شكلا جديدا للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ملازما للعهد الصناعي الرأسمالي. فالجماعات البشرية التي كانت تتحدد بالانتماء الى قبائل وعشائر، او دول مدنية، ومقسمة الى احياء وبيوتات واصناف، صارت تعيش في مجال واحد موحد، محدد سياسيا بالدولة المركزية ذات التخوم الجغرافية المثبتة، ومحدد ثقافيا باللغة (او مزيج الدين واللغة، او مزيج اللغة والعرق)، ومحدد اقتصاديا بالسوق القومي، ومحدد اجتماعيا بالمؤسسات المجتمعية.

ان عمر هذا التنظيم الجديد للبناءات المجتمعة لا يزيد على ٣ قرون.

اعتبر هذا الشكل الجديد (الدولة القومية)، في اطار الماركسية، بمثابة ثمرة للتطور الرأسمالي بما فيه من (أ) نظم اتصال مادية (سكك حديد، سفن بخارية وخطوط تلغراف) تسهل التبادل التجاري وتسند تقسيم العمل المتشعب. وبودي ان اضيف معمارين هما: (ب) نظم اتصال ثقافية: لغة موحدة، وسائل طباعة (صحيفة... الخ)، تشكل اداة التفاعل. (ج) نظم ادارة سياسة مركزية –جهاز اداري موحد، نظام قضائي موحد، جيش دائم... الخ.

اعتبر ماركس تطور الدولة القومية نتاج عملية ارتقاء تطوري مديد، وانتقال من مستوى انتاج ما قبل رأسمالي الى رأسمالي حديث.

ونلاحظ هنا ان اولى الدول القومية نشأت عفوا، أي بدون وجود "حركات قومية" او "ايديولوجية قومية". لكن دول الموجة الثانية قلبت التسلسل: ابتداء من حركات وايديولوجيا قومية، وصولا الى دولة قومية مركزية حديثة.

لاحظ احد المفكرين ان ماركس، الذي امتاز بعين ثاقبة لكل ما هو جديد، طرح بديله الأممي (العالمية ما فوق القومية) في القرن التاسع عشر تحديدا، وهو قرن الموجة الثانية للقومية (المانيا، ايطاليا، ثم بولندا والشعوب السلافية لاحقا).

ورث ماركس، شأن اوغست كونت، وسان سيمون، النظرة الارتقائية لمفكري اواخر القرن الثامن عشر، وهي النظرة القائلة بأن الدولة المركزية (= الدولة القومية) هي لحظة عابرة في التطور، وان تجاوزها الى رحاب العالمية (الاممية) ضرورة واتجاه محتوم للتطور.

هذا الاستنتاج اغفل واقعة ان الرأسمالية اذ ترسي الاساس للعالمية، فانها انما ترسيه بتوسط الدولة القومية. وبالفعل فان التطور العالمي سار في اتجاه توطيد الدولة القومية على امتداد القرن التاسع عشر (بوتيرة بطيئة) ثم القرن العشرين، بوتيرة متسارعة، كان آخر موجاتها تفكك يوغسلافيا الى مكوناتها القومية، وقبلها تفكك باكستان (الى بنغلاديش وباكستان)، وتفكك جيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفييتي نفسه، الى مكوناته القومية.

وبينما يحث التطور العالمي توطيد الأسس لتجاوز الاطار القومي (الاتحاد الاوربي)، فانه لا يزال يواصل بقايا العملية الاخرى: ونشوء دول قومية (فلسطين الآن، والاكراد مستقبلا).

واليوم فان العالمية التي توقع لها ماركس ان تتحقق وتتجاوز الدولة القومية بسرعة (خلال حياته، ربما) خرجت من اطار الدولة القومية الى الكونية، أي اقتربت من النموذج النظري، الذي استبق الواقع. ماذا حصل للحركات الاشتراكية والشيوعية خلال هذه الفترة؟

١ – في الطور الاول (ماركس، روزا لوكسمبرغ، كاوتسكي، ولنين ايضا) –ازدراء النزعة القومية، واعتبار الدولة القومية لحظة عابرة، يتم تجاوزها بفضل الاممية التي ترسي الرأسمالية ركائزها المادية والثقافية.

٢ – في الطور الثاني (لينين – ستالين) قيام الحركات المنتصرة ببناء دول قومية، والاعتراف بها كلبنة من لبنات معمار العالم المعاصر، لبنة ضرورة باطلاق.

لقد انحبست كل الحركات العمالية في اطرها القومية، الى حد التطابق.

٣ – واليوم، اذ تبدأ عملية الخروج من الأطر القومية الى العالمية (الكونية، العولمة) يقف اليسار مرتعبا من ذلك، متشبثا بالماضي، بعد ان عاش جل القرن العشرين داخل الاطار القديم، بتعبير آخر بينما يبرز اساس متين للأممية، تبقى اشكال الفكر والممارسة حبيسة الاقفاص المحلية.

سابعا –الماركسية والعولمة

ينبغي ابتداء التمييز بين العولمة globalization كعمليات موضوعية، ومذهب (او مذاهب) العولمة globalism، أي التفسير الايديولوجي لهذه العمليات، والبرامج السياسية المشتقة منها.

ان اغلب الدراسات الجادة (الماركسية وسواها) يشير الى ان العولمة هو الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة للتحكم، بعد ان كانت هذه العمليات تنطلق اساسا من الدولة القومية باعتبارها المرجع والاطار المقرر، أي أداة التحكم والفعل.

ان قصر العولمة على الجانب الاقتصادي وحده (فتح الاسواق، اسواق السلع والمال، وفتح عمليات الاستثمار والتبادل بتجاوز اية سلطة سياسية قومية) هو قسر فكري، اختزالي وضار الى أبعد حد.

ان نظم الاتصال عبر الاقمار الصناعية، وتدفق المعلومات، والتسخين الكوني، واوضاع البيئة، الفقر، الاوبئة، الانفجار السكاني، الجريمة المنظمة، الهجرة المتبادلة هي جزء من عمليات العولمة، شأن تدفق السلع والرساميل والخدمات، وايضا (بحدود مقيدة) حركة قوى العمل.

وتنشط في العالم جملة هائلة من المؤسسات والآليات فوق القومية، من الأمم المتحدة، الى محكمة العدل الدولية، الى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومحكمة العدل الاوربية، مرورا بعشرات الآلاف من المنظمات الاجتماعية، والمعاهد والجامعات (بحدود ما هي مستقلة).

تطرح العولمة كاطار موضوعي عام لتطور المجتمعات الحديثة باشكالها الرأسمالية المتنوعة، جملة تناقضات منها:

أ –ان خروج هذه العمليات عن سيطرة الدولة القومية، يعطي الشركات العملاقة، باعتبارها قوى اقتصادية ناشطة، سلطة وسطوة فوق سلطة الدولة.

وهذا يطرح الاشكال التالي من زاوية التطور الديمقراطي في العالم المتقدم (حيث الديمقراطية تحصيل حاصل): كيف يسع التكنوقراط، وهو غير منتخب وغير مخول ان يقرر ويحسم؟ في حين ان الطبقة السياسية المنتخبة بالاقتراع والمخولة، لا تستطيع ان تقرر وتحسم. من يحكم؟ هذا السؤال يستثير العقول ويحفز على الآتي: (١) تشكيل حكومة عالمية. (٢) تشكيل مؤسسات فوق قومية جديدة، ذات طابع ديمقراطي. (بيان ستوكهولم).

ب –اتجاه العلاقات الدولية نحو الفوضى الكاملة، بموازاة سعي الولايات المتحدة الى التصرف المنفرد، في الوقت الحاضر، وبموازاة نبتات كارتلات سياسية جديدة (صعود اوربا الموحدة).

ج –احتدام التوتر الثقافي، نظرا لانحباس الثقافات في اطر ثلاثة: اطار قومي، (دولة)، ما دون قومي (جزء من بلد)، وما فوق قومي. ويحتدم الصراع بفضل ظاهرتين متعاكستين: (١) نشاط الثقافات المحلية في ازدياد. (٢) وسائل الاتصال الالكترونية تفتح له المجال للانتشار ما وراء الاطار المحلي.

د –ان تطور العولمة يذكي من ناحية انتشار قيم الديمقراطية، والعلم، والشفافية، وحرية المعلومات، ويدفع باتجاه الليبرالية السياسية (= الديمقراطية البرلمانية) من الوجهة الثقافية، لكن انفتاح الاسواق، وانفلات التطور الرأسمالي المفتوح، يستثير حركات احتجاج عارمة، تدفع النخب السياسية الى تشديد الاستبداد او انماط الحكم التسلطي.

بتعبير آخر، ان الليبرالية الاقتصادية، وان كانت (بالمعنى التاريخي العام) الاساس الموضوعي لليبرالية السياسية، تعمل، في ظروف العالم النامي وسط ظروف العولمة، باتجاه كبت الليبرالية السياسية.

هـ – اخيرا، ان الحركة المدومة للعولمة، تخلق، رغم نشرها للعلم والتكنولوجيا، حالة من انعدام اليقين تذكي النزعات الصوفية، والغيبية (وهذه احد منابع بروز الدين بقوة في حياة كثرة من البلدان المتقدمة والمتوسطة والمتخلفة –باستثناء اوربا الغربية).

بتعبير آخر ان التقدم العلمي التكنولوجي، يذكي "تقدم" اشكال الفكر ما قبل العلمي. هذه بعض اوجه عمليات العولمة.

هناك ثلاث استجابات ايديولوجية عامة للعولمة، هي:

١ – الاتجاه الليبرالي –الذي يحيي العولمة باعتبارها انتصارا للعقلانية، الرأسمالية، وانتصار الاقتصاد على السياسة، او فك حركة الرأسمال عن الدولة، كما دعا اليه أباء الليبرالية الكلاسيكيين (آدم سميث). وهو يدفع باتجاه الهجوم على نظم الرفاه الاجتماعي، وتأمين مناخ حرية كامل في ارجاء المعمورة.

٢ – الاتجاه القومي والماركسي المنغلق، الذي يعيش في الماضي، ويعارض العولمة، جملة وتفصيلا.

٣ – الاتجاه الماركسي النقدي، وايضا الليبرالي النقدي (سوروش، أتالي) الذي يدعو الى تطوير حكومة عالمية، واشكال لجم عالمية لحركة الاسواق، ومعارضة كل الاوجه السلبية لهذه الظاهرة، دون اغفال الطابع المزدوج للعولمة، وجوانبها الموضوعية.

ان العمليات التاريخية في المرحلة الراهنة، وان كانت تتسم بموضوعية، فان حقل الموضوعية هذا ناجم عن الفعل البشري المنفتح في كل لحظة على امكانات متعددة، وخيارات. فالتاريخ، كما يقول ماركس، عملية من صنع البشر، وان كانوا يصنعونه في شروط معطاة ومنقولة من الماضي.

---

١. انظر: ما بعد الماركسية؟ دار المدى، ١٩٩٨، ص ١٩٣ فما بعد.

٢ – هناك حشد من الكتب، ابرزها مما يستحق الترجمة:

Barington Moore, (١) social orgins of Dictatorship.
(2) Theda Skocpol, States & Social Revolutions.
(3) K. Itling, Hegel's Cencept of State and Marx's Early Critique.
(4) R. Miliband, class, power and state power.
(5) K. Magnire, Marx' Theory of Politics.

لندن/كتب بالاصل في ٤– 14 – أب ٢٠٠٠

انحراف الديمقراطية: مناقشات خارج الجمعية الوطنية (*)

علاء خالد غزالة

> اسفرت الانتخابات الاخيرة عن فوز ثلاث كتل رئيسة ، قائمة الائتلاف العراقي الموحد ، وقائمة التحالف الكردستاني ، والقائمة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء الحالي اياد علاوي. وهذه النتائج لا تعكس بطبيعة الحال نسب التوزيع السكاني ذاتها ، فقد غاب (السنة) عن التمثيل بسبب المقاطعة او عدم القدرة على المشاركة ، كما حصلت الاحزاب والاطياف الاخرى على تمثيل ضئيل لا يعتد به. وباتت الساحة العراقية حكرا على القوائم الفائزة ، كما هو متوقع من اي طرف يحصل على مقاعد برلمانية.

وربما كان تأخر انعقاد الجمعية الوطنية امرا غير صحي، كون هذه الجمعية تمثل في نظر معظم العراقيين، سواء الذين شاركوا في الانتخابات أم الذين لم يشاركوا، المخرج والمنقذ لحالة الفوضى الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد. وعبر الكثير من المواطنين عن مرارتهم واسفهم لعدم تولي النواب المنتخبين مسؤولياتهم، والاسراع في تشكيل الحكومة واحراز تقدم حاسم في العملية السياسية. الا ان جذور المشكلة تكمن في العملية الانتخابية ذاتها، وما آلت اليه من نتائج، وما افرزت من قوى سياسية. فمنذ اعلان النتائج قبل اكثر من شهر، وربما حتى قبل ذلك، دارت مفاوضات اولا ضمن قائمة الائتلاف الموحد، ثم بين الكتل الثلاث لتسمية رئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الجمهورية ونوابه، ولم يبد احد اهتمامه بتحديد موعد انعقاد الجمعية بزعم انهم يريدون التوصل الى نتائج قبل اجتماع الجمعية، ليكون لدى الجمعية ما تتفق عليه، وهذا امر غريب تماما، فالمطلوب من الجمعية ان تناقش القضايا وتجري المفاوضات وتتخذ القرارات تحت قبة البرلمان، كأي برلمان اخر في العالم، لا ان تكون تلك المفاوضات في البيوت والمضايف والمساجد والمقار الحزبية. وتقتضي مباديء الديمقراطية، ومنها مبدأ الشفافية، ان يحاط الشعب علما بما يجري، من خلال نشر وقائع اجتماعات الجمعية في وسائل الاعلام، ومنها التلفزيون، وبشكل مباشر كلما امكن.. فبهذه الطريقة يكون اعضاء الجمعية مساءلين امام الشعب، ويضمن ولاؤهم للوطن اكثر من الكتلة او الحزب او الطائفة.

على ان الشفافية ربما كانت ثقافة جديدة علينا، ومفردة غريبة نوعا ما، فلم يكن مجلس الحكم شفافا، ولم تكن الحكومة المنصرفة شفافة، ولن نتوقع بكل بساطة ان تكون الحكومة المقبلة كذلك. ان ثقافتنا تقوم على اساس ان لدينا قادة علينا ان نثق بهم، وهم سيتخذون القرار المناسب في الوقت المناسب. ومن الواضح ان ذلك يعتمد اساسا على حسن النوايا، وسلامة التوجه، واحكام التدبير. فاذا كان لنا ان نفترض وجود هذه الصفات في شخص الان، فاننا لا نستطيع الجزم بدوامها عنده فيما بعد. فقد اثبتت وقائع التاريخ، الشرقي والغربي، ان الناس كثيرا ما يتغيرون بعد تبوؤهم مراكز في السلطة. وقد اوجدت الديمقراطية الغربية آليات لضمان توفر الصفات الاساسية المؤهلة للمرشحين، ومن ثم استمرار توفرها لديهم.

وقد يقال ان ذلك انما ينطبق على الديمقراطية الغربية التي يتميز مواطنوها بغياب عنصر الثقة بين الافراد، وبالتالي غياب الثقة عن الحكومة.. اما المجتمعات الشرقية فهي ذات صلات اوثق، ومعايير اكثر رسوخا، وبالتالي فان الافراد والحكومات ملتزمون بوعودهم، وجديرون بالثقة. وجزء من هذا الاعتراض صحيح، وليس كله. فالمغامرة بالثقة الزائدة على اساس التربية الشرقية كثيرا ما حملت نتائج وخيمة. فالحكومات العربية قاطبة، وهي نتاج مجتمعات شرقية، غير مهتمة بالقدر الكافي بشعوبها. وليس هناك من مثال واحد على حاكم مخلص لقضية وطنه، وعامل من اجل سعادته ورفاهيته. وحتى وان وجد ذلك الحاكم، فان جميع اخطائه ستعتبر مبررة تحت هذه الذريعة، اي كونه سليم النية.

على كل حال، فان الجمعية ربما تكون انعقدت الان، ولكن القضايا الرئيسة التي اخرت انعقادها لم تحل. اذ ان قائمة الائتلاف الموحد، التي اتخذت رغبتها في كتابة الدستور على اسس سليمة، دعاية انتخابية، تصر على ترشيح السيد ابراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء، على اساس ان القائمة الحائزة على الاغلبية تستحق ان تنال هذا المنصب، الذي لا يتطلب سوى اغلبية الجمعية للموافقة عليه. الا انه يجب ان يُرشح من قبل مجلس الرئاسة الذي ينتخب بقائمة واحدة وباغلبية الثلثين. وهكذا، يجب على قائمة الائتلاف ان تأتلف مع قائمة اخرى للحصول على ثلثي اصوات الجمعية. واتجه نظر قائمة الائتلاف الى القائمة الكردية، الكتلة الثانية تمثيلا في الجمعية.

ولان المناقشات لم تكن تحت قبة البرلمان، فهي لم تكن (شعبية)، اي يشارك فيها الشعب اما مباشرة، او من خلال ممثليه المنتخبين. ومن غير المعقول ان يشارك جميع النواب في المناقشات التي تجرى خارج الجمعية، بسبب الطبيعة الحزبية التي تفرض ان يتولى المفاوضات قياديو هذه الاحزاب. وحرم الشعب من ابداء رأيه، مرة اخرى.

والمتتبع للاحداث والاشخاص منذ انهيار نظام الاستبداد، وانفلات الحرية، يجد ان انها تتكرر المرة تلو الاخرى في غضون اشهر، فالحكومة التي تسلمت زمام الامور من قوات الاحتلال، كانت في مجملها ضمن دائرة مجلس الحكم، والحكومة التي يجري التفاوض بشأنها تدور في الدائرة نفسها تقريبا، بينما تبقى وتيرة العنف اليومي، وتوقف العجلة الاقتصادية، على حالها، ان لم تكن تسير نحو الاسوأ. فهل لنا ان نتوقع ان تتحسن الامور بمجيء الحكومة الجديدة؟ تلك التي سيكون عليها الوفاء باتفاقيات تجاه الاكراد نجهل طبيعتها حتى الان.

اننا اذ نرتاب بالمطالب الكردية خارج البرلمان، نرحب بها للمناقشة داخله. فمطالب جميع اطياف العراقيين مرحب بها، شرط ان تحمل صفة الوطنية، ودلالة ذلك ان لا تكون (صفقة) سياسية تجري وراء ابواب مغلقة، وبدون مشاركة شعبية في صنع القرار. واذا كان لمثل هذه الصفقة ان تعقد، فالكرة ستنتقل الى ملعب قائمة الائتلاف، فاي وفاء بمتطلبات صفقة سياسية، ذات نتائج مصيرية، سيكون مسؤولية هذه القائمة اكثر من المطالبين انفسهم. ونرجو ان لا يتم التآمر على العراق تحت رغبة طرف او اخر في الوصول الى السلطة، وان كان اكثر الناس اهلية للحكم.

ان الديمقراطية مازالت تحبو في وطننا العزيز، وما نتمناه هو ان تكبر وتزهر وتثمر بصحة وعافية.. وذلك لا يتم الا على اسس سليمة وآليات محكمة. وهي ضمانة اكيدة ضد عودة الديكتاتورية اذا احترمت مؤسساتها وآلياتها، واذا اشيعت مبادئها، والتي من اهمها حق الشعب في ان يعرف، وحقه في مساءلة الحكومة، بشقيها التنفيذي والتشريعي.

كتب هذا المقال قبل انعقاد الجمعية الوطنية.